

Distr.: General
29 June 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة اليابان للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر المرفق). وقد أعدت الوثيقة تحت مسؤوليتي الخاصة بناء على مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورو بيسهو
السفير فوق العادة والمفوض
الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة اليابان (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)

مقدمة

خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عقد مجلس الأمن، تحت رئاسة اليابان، ٣٠ جلسة عامة وجلستين مغلقتين و ١١ مشاورة للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس تسعة قرارات واعتمد أربعة بيانات رئاسية وأصدر ثمانية بيانات صحفية.

أفريقيا

منطقة وسط أفريقيا

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة تلتها مشاورات مغلقة للمجلس بكامل هيئته بشأن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وفي القاعة المفتوحة، قام فرانسوا لوسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بعرض تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وعن أنشطة المكتب (S/2017/995). وسلّط الممثل الخاص الضوء على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لمختلف المبادرات في المنطقة، بما في ذلك لمنطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وعلى تعزيز التعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وعرض بإيجاز الصعوبات التي يواجهها العديد من البلدان في المنطقة، وحث على إجراء حوار شامل للجميع وعلى الالتزام بسيادة القانون والتنمية الاقتصادية، وكذلك على زيادة الدعم الدولي المقدم للجهود الرامية إلى التصدي للتهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام. وشجع الممثل الخاص أيضا على دعم مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي ضد جيش الرب للمقاومة في ظل تفاقم الفراغ الأمني بعد انسحاب قوات أوغندا والولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة.

وإثر هذه المشاورات، أعرب مجلس الأمن عن تقديره لمشاركة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وأعاد تأكيد دعمه للجهود التي يبذلها الممثل الخاص، من خلال مساعيه الحميدة، من أجل تفادي نشوب النزاعات وتوطيد السلام والاستقرار في المنطقة. وأعرب المجلس عن قلقه من الحالة في بعض بلدان المنطقة الانتقالية، ومن استمرار التهديد المتقلب الذي يمثلته جيش الرب للمقاومة وكذلك الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها جماعة بوكو حرام. وتطلّع المجلس إلى الاطلاع على الجهود التي سيبذلها الممثل الخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير التالي من خلال مساعيه الحميدة والدبلوماسية الوقائية التي يتبعها، بما في ذلك الجهود الرامية إلى معالجة هشاشة الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى والتصدي للأنشطة الإرهابية التي تقوم بها جماعة بوكو حرام، فضلا عن حالات مختلف البلدان بشكل فردي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٤ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الذي استهدف مفرزة تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في بريا. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن خالص تعازيهم

ومواساتهم لأسرة الفقيده من حفظة السلام الموريتانيين، وعن تمنيتهم بالشفاء العاجل لاثنين من حفظة السلام الموريتانيين ولأحد حفظة السلام الزاميين الذين أصيبوا بجروح.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

بسبب الهجوم الوحشي الذي استهدف قاعدة عمليات السرية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في سيموليكي بكيفو الشمالية في ٧ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً عقب المشاورات المغلقة التي أجراها بكامل هيئته في ٨ كانون الأول/ديسمبر. وفي إطار إدانة الهجوم، كرر المجلس التأكيد على أن هذه الهجمات قد تشكل جرائم حرب بموجب القانون الدولي، ودعا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ضمان تقديم الجناة إلى العدالة بسرعة. وأعرب أعضاء المجلس عن خالص تعازيتهم ومواساتهم لأسر حفظة السلام التنزانيين الـ ١٥ ولأفراد القوات المسلحة للجمهورية الكونغو الديمقراطية الخمسة الذين قُتلوا، وأعربوا عن تمنيتهم بالشفاء العاجل للمصابين (٥٣ على الأقل). والتزم المجلس أيضاً بديقة صمت حداداً على حفظة السلام قبل جلسته المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر بشأن بند آخر.

منطقة البحيرات الكبرى

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٨٩ (٢٠١٧). وفي هذا القرار، أحاط المجلس علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وأكد من جديد أن الاتفاق الإطاري يظل آلية أساسية لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ودعا المجلس جميع الدول الموقعة على الاتفاق، ولا سيما حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى أن تضاعف جهودها من أجل التنفيذ الكامل والفوري لالتزاماتها بحسن نية، بما في ذلك الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة. وأكد المجلس ضرورة تعميق التعاون بين الجهات الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون، وهي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والبلدان الموقعة الرئيسية على الاتفاق الإطاري. ودعى الأمين العام إلى تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الإطاري وما تعترضه من تحديات ويعتريه من قصور، وأن يعرض رؤيته، مدعمة بتوصيات ملموسة، على المجلس في تقريره المقبل.

ليبيريا

في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن الحالة في ليبيريا. وقدم فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيريا ورئيس بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، إحاطة إلى أعضاء المجلس بشأن التطورات الأخيرة التي شهدتها الانتخابات في ليبيريا وبشأن التوقعات المتصلة بالجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية. وقدم الممثل الخاص إحاطة إلى المجلس أيضاً بشأن خفض التدريجي لحجم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى حين انسحابها نهائياً. وأشاد أعضاء المجلس بإجراء الانتخابات في جو سلمي في تشرين الأول/أكتوبر، وباستخدام الآليات القانونية المنشأة لمعالجة الشكاوى اللاحقة. وشدد أعضاء المجلس على أهمية إتمام العملية الانتخابية في أوانها والتداول السلمي على السلطة في المواعيد المحددة في الدستور، ودعوا السلطات الليبيرية إلى ضمان تنظيم جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية تكون

سلمية وذات مصداقية، بما في ذلك بضمان المشاركة الكاملة للمرأة. وأعرب الأعضاء عن دعمهم وتقديرهم للدور الهام الذي يضطلع به الممثل الخاص وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من أجل التداول السلمي على السلطة، وأعربوا عن أملهم في التخفيض التدريجي للبعثة بشكل منظم. وبينما اعترف الأعضاء بضرورة مواصلة توطيد جهود بناء السلام الجارية في ليبيريا، شددوا على أهمية استمرار الدعم المقدم من الشركاء الدوليين لتحقيق هذه الغاية.

ليبيا

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/26) للتشديد على استمرار سريان الاتفاق السياسي الليبي الموقع في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ في جميع أنحاء البلد طوال الفترة الانتقالية، وأعاد البيان التأكيد أن الاتفاق يظل الإطار الوحيد الصالح لإنهاء الأزمة السياسية الليبية. وأعاد المجلس أيضا تأكيد إقراره لخطة عمل الأمم المتحدة من أجل عملية سياسية شاملة للجميع يكون زمامها في يد الليبيين، وتطلع إلى مواصلة تنفيذها، بما يشمل التحضير للانتخابات. وأكد المجلس على أنه ينبغي للبيين أن يقرروا مستقبلهم بأنفسهم دون تدخل أجنبي.

السلام والأمن في أفريقيا

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٩١ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات المناسبة لكي يرم اتفاقا تقنيا بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، بهدف مدّ القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بأشكال محددة من الدعم العملي والوجستي عن طريق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأدلى ممثلو كل من الصين ومصر وإثيوبيا وفرنسا وإيطاليا واليابان والاتحاد الروسي والسنغال والسويد والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانات بعد التصويت.

وفي إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، دعي ممثلا مالي وموريتانيا إلى المشاركة في الجلسة.

الصومال

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا رّحب فيه باختتام بنجاح مؤتمر الأمن الصومالي ومنتدى الشراكة الصومالية المعقودين في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر في مقديشو، وكذلك باستمرار التزام جميع الأطراف بمواصلة التقدم المحرز في الصومال منذ عام ٢٠١٢. وشدد الأعضاء على ضرورة تنفيذ استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية لكي يتمكن الصومال من منع ومكافحة التطرف العنيف، وإحراز مزيد من التقدم صوب التسوية السياسية. وحثوا أيضا على مواصلة الاستجابة الإنسانية الدولية.

جنوب السودان

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، عُقد اجتماع مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقدمت بينتو كيتا، الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، إحاطة إعلامية.

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة وأجرى مشاورات للمجلس بكامل هيئته. وقدم جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات والتحديات الرئيسية التي طرأت في سنة ٢٠١٧، وكذلك بشأن الجهود التي بذلتها البعثة لتكون أكثر قوة وسرعة واستباقية قبل حلول موسم الجفاف الوشيك. ولفت انتباه المجلس إلى زيادة حدة النزاع في عام ٢٠١٧ في أقاليم أعالي النيل الكبرى والاستوائية وغرب بحر الغزال، مما خلف أثرا هائلا على الحالة الإنسانية. ونظرا لما تقدّم، رحّب وكيل الأمين العام بزيادة الجهود الإقليمية، ولا سيما بالعمل من أجل منتدى التنشيط الرفيع المستوى بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وقدّم مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطة بشأن الحالة الإنسانية المتدهورة. وأفاد بأن أكثر من مليوني شخص قد فروا من جنوب السودان، وبأن حوالي ثلثي السكان الذين لم يغادروا البلد لا يزالون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وقد بلغ عدد النازحين حوالي ١,٩ مليون شخص بينما لجأ ٢١٠.٠٠٠ شخص إلى مواقع حماية المدنيين في قواعد بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبينما أكد وكيل الأمين العام استمرار الحاجة إلى المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، دعا إلى تنفيذ الأمر الجمهوري الصادر عن سلفا كير، رئيس جنوب السودان، من أجل إزالة كل العوائق والقيود أمام حركة قوافل المساعدة الإنسانية تنفيذا تاما على جميع المستويات ومن جانب جميع الأطراف.

وذكر إسماعيل وايس، المبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان، تفاصيل التحضيرات خلال الأشهر القليلة الماضية لمنتدى التنشيط الرفيع المستوى التي قامت بها الأطراف في الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان. وأكد أنه قد أجريت مشاورات مع جميع الأطراف، أفضت إلى تقديم ٤٨ مقترحا بشأن سبل المضي قدما. وأشار المبعوث الخاص إلى العوامل التي يعتقد أنها تؤثر على نجاح المنتدى، مثل الشمول، ووقف الأعمال القتالية ووقف دائم لإطلاق النار، والإرادة السياسية، وتبني المعارضة لموقف موحد، وتحقيق المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة، ومشاركة ريك ماشار، وتنسيق المبادرات السياسية المتزامنة، وإجراء مشاورات أوسع نطاقا وأكثر شفافية.

وشدد ممثل جنوب السودان على التزام حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بالمنتدى. ورحّب أيضا بعقد مشاورات مع الفريق لاستعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٩٢ (٢٠١٧) لتمديد ولاية البعثة حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨. وفي اليوم نفسه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/25) شدّد فيه على القلق البالغ الذي يساوره باستمرار نتيجة للحالة في جنوب السودان، وأكد تأييده بقوة لمنتدى تنشيط الاتفاق الرفيع المستوى التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة في العملية. ودعا المجلس جميع الأطراف أيضا إلى

وقف أعمال القتال وإلى الاتفاق على ترتيبات أمنية فعالة ودائمة وخاضعة للرصد لوضع حد للنزاع، وإلى اتخاذ خطوات محددة لتحسين الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، بما في ذلك بإتاحة وصول العاملين في المجال الإنساني بأمان ودون عوائق.

السودان

في ٧ كانون الأول/ديسمبر، قدّم الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة، بصفتة رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة، بما في ذلك بشأن أول مشاورات غير رسمية تجريها اللجنة مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان.

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قدمت فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في دارفور عملاً بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وأعربت المدعية العامة عن قلقها من عدم تنفيذ أوامر إلقاء القبض على المتهمين، حتى من جانب الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وعن أسفها لتقاعس المجلس المتكرر عن اتخاذ إجراءات في هذا الصدد. ودعت المجلس إلى منح الأولوية للإجراءات المتعلقة بأوامر الاعتقال المعلقة. وأشارت إلى رفض السودان التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ودعت السودان إلى إعادة النظر في هذا الموقف.

وأعرب بعض أعضاء مجلس الأمن عن دعمهم لعمل المحكمة الجنائية الدولية، ودعوا حكومة السودان إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) بالتعاون تعاوناً كاملاً مع المحكمة وتنفيذ مذكرات التوقيف المعلقة. وأكد بعض الأعضاء أيضاً أن المجلس ينبغي أن يتخذ تدابير في هذا الصدد. وأعرب أعضاء آخرون عن رأي مفاده أن القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) لم يغير قواعد القانون الدولي المتعلقة بحصانة كبار مسؤولي الدول التي ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، وكرروا دعوة الاتحاد الأفريقي إلى تعليق الدعوى ضد رئيس السودان، عمر البشير. وأخذ ممثل السودان الكلمة أيضاً بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

آسيا

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ١١ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واعتمد جدول أعمال الجلسة بعد تصويت إجماعي بأغلبية ١٠ أصوات ومعارضة ٣ أصوات وامتناع عضوين عن التصويت.

وفي تلك الجلسة، قدّم كل من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، مريوسالف ينتشا، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، زيد بن رعد الحسين، إحاطتين إلى مجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال عام ٢٠١٧، أشارا فيهما إلى عدم إحراز تقدم، وأعربا عن شواغلهم وأبديا ملاحظات.

وفي بيانات أدلى بها قبل التصويت الإجرائي وبعده، اعترض بعض أعضاء مجلس الأمن على الجلسة لأن حقوق الإنسان لا تندرج ضمن ولاية المجلس. وأكدوا أن المسؤولية الرئيسية للمجلس تكمن في صون السلام والأمن الدوليين، ولهذا فإن المجلس ليس المحفل الملائم لمناقشة مسائل حقوق الإنسان ولا ينبغي السماح بتسييس مسائل حقوق الإنسان. بينما شدد بعض أعضاء المجلس على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دأبت على تحويل مواردها صوب اقتناء الأسلحة النووية والقذائف التسيارية بدلا من استخدامها لتحقيق الرفاه لشعبها، ولذلك أكدوا أن حالة حقوق الإنسان في البلد مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسلام والأمن الدوليين الذي يقع في إطار ولاية المجلس. وأعرب بعض الوفود أيضا عن القلق من معاملة السجناء والمحتجزين في البلد وعن القلق بشأن سلامة المواطنين اليابانيين المختطفين. وفي إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدلى وفد جمهورية كوريا ببيان.

ميانمار

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن إحاطة قدّم خلالها جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وبراميل باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، إحاطتين. وقال وكيل الأمين العام إنه رغم تدني حدة أعمال العنف، استمر تدفق اللاجئين الجدد على بنغلاديش وإن عدد اللاجئين الذين دخلوا إلى بنغلاديش منذ ٢٥ آب/أغسطس تجاوز ٦٢٦ ٠٠٠ لاجئ، حسب التقديرات. وبينما رحّب بتوقيع مذكرة التفاهم بين ميانمار وبنغلاديش، حث جميع زعماء ميانمار على اعتماد تدابير للتخفيف من حدة التوترات وتهئية بيئة آمنة وكرامة لعودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى الوطن، بما في ذلك من خلال المبادرات المشتركة بين الأديان. ووصفت الممثلة الخاصة تجارتها خلال زيارتها إلى مخيمات اللاجئين من الروهينغيا في بنغلاديش، حيث أبلغت النساء والفتيات عن تعرضهن لأعمال عنف جنسي أو أنهن كنّ شاهدات عليها. وأضافت أنه من الأهمية بمكان عودة أفراد طائفة الروهينغيا بأمان مع اقتران هذه العودة بضمان أمنهم وحقوقهم الأساسية. وحث مجلس الأمن على أن يطالب بوضع نهاية سريعة للعنف، وضمان مساءلة الجناة، وتهئية ظروف آمنة وكرامة في المستقبل للضحايا، وضمان وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق.

وأدلى ببيانات في القاعة جميع أعضاء المجلس وكذلك ممثلا بنغلاديش وميانمار بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن. ورحب أعضاء المجلس بمذكرة التفاهم المبرمة بين ميانمار وبنغلاديش وبالتزام ميانمار بتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين. ولكن أعرب بعض المتكلمين عن قلقهم من استمرار أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، ودعوا إلى محاسبة مرتكبي الجرائم، بما فيها جرائم العنف الجنسي، وكذلك إلى إتاحة وصول المنظمات الإنسانية دون عوائق.

وأثناء المشاورات المغلقة التي أجراها المجلس بكامل هيئته في اليوم نفسه، وردا على الأسئلة التي طرحها بعض الأعضاء، أشار وكيل الأمين العام وممثلو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى التقدم الذي أحرز مؤخرا على مستوى المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وعودة المشردين والظروف الإنسانية في ولاية راخين والمناطق ذات الصلة، وإلى التحديات التي تعوق تلك المساعي.

الشرق الأوسط وآسيا

أفغانستان

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وقدم إحاطة تاداميتشي ياماموتو، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وسلط الضوء على الانتخابات التي ستجرى في أفغانستان في سنتي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، واصفا إياها بأنها حاسمة الأهمية بالنسبة لمستقبل البلد.

وعقب الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص، أكد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، للمجلس أن هناك أدلة على وجود صلات بين الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية التي تستغل صنع المخدرات والاتجار بها. وحث المجلس على إيلاء مزيد من الاهتمام لتلك المسألة.

وقدّم الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، عرضاً موجزاً عن أنشطة مجلس الأمن، وشجّع المجتمع الدولي على تنفيذ نظام الجزاءات. وأعقب هذا العرض بيانٌ أدلت به وزمه فروغ، وهي إحدى الأعضاء المؤسسين لمنظمة دراسات المرأة السلام والعضو في المجلس الأعلى للسلام في أفغانستان، ووصفت فيه الوضع البالغ الصعوبة الذي تواجهه المرأة في أفغانستان.

وأخذ جميع أعضاء مجلس الأمن الكلمة عقب الإحاطة. وإضافة إلى ذلك، وعملاً بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أخذ الكلمة ممثلو كل من أستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وأوزبكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، وتركيا، وكندا، والهند، وهولندا. وتكلمت ممثلة الاتحاد الأوروبي بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً أدان فيه الهجوم الإرهابي الذي نفذته تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في كابل والذي وقع في التاريخ نفسه وأسفر عن مقتل ٤٠ شخصاً وإصابة ٨٠ آخرين. وبينما أعرب المجلس عن تعاطفه، أعاد تأكيد أن الإرهاب من أشد الأخطار المحدقة بالسلام والأمن الدوليين.

العراق

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٩٠ (٢٠١٧)، الذي خلص فيه إلى أن الطرفين قد نفذوا تنفيذاً تاماً جميع التدابير التي فرضها المجلس في قراره ١٩٥٨ (٢٠١٠) و ٢٣٣٥ (٢٠١٦) عملاً بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وأخذت الولايات المتحدة الكلمة بعد اتخاذ القرار.

لبنان

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ناقش مجلس الأمن الحالة في لبنان أثناء مشاورات أجراها المجلس بكامل هيئته في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" بناءً على طلب من فرنسا. وقدم الوفد الفرنسي عرضاً عن نتائج الاجتماع الوزاري لمجموعة الدعم الدولية للبنان الذي عُقد في باريس في ٨ كانون

الأول/ديسمبر. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أصدر المجلس بياناً صحفياً رحب فيه بعودة رئيس الوزراء سعد الحريري إلى لبنان، وأحاط فيه علماً بالخطة التي تضمنها الإعلان الختامي لمجموعة الدعم الدولية من أجل دعم لبنان. وأعاد المجلس تأكيد ضرورة حماية لبنان من الأزمات في المنطقة، ودعا جميع الأطراف اللبنانية إلى تنفيذ سياسة النأي بالنفس عن أي نزاعات خارجية.

الجمهورية العربية السورية

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، أجريت مشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن الجمهورية العربية السورية في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" لمناقشة المساعدة الإنسانية عبر الحدود. وقدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ إحاطة. وأكد أعضاء مجلس الأمن أنهم يرون أن المساعدة الإنسانية المقدمة عن طريق الأمم المتحدة ذات طابع حيوي.

وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وقدمت إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إحاطة إلى المجلس. وكرر أعضاء المجلس تأكيد إدانتهم لاستخدام الأسلحة الكيميائية، وأجروا مناقشة بشأن كيف يمكن للمجلس أن يضمن المساءلة عن ذلك.

وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٩٣ (٢٠١٧) من أجل تحديد الإذن بإيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط النزاع إلى الجمهورية العربية السورية حتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. واتخذ القرار بأغلبية ١٢ صوتاً وامتناع ٣ أعضاء عن التصويت.

وعقب التصويت، أجريت إحاطات إعلامية ومشاورات للمجلس بكامل هيئته بشأن الأوضاع الإنسانية والسياسية في الجمهورية العربية السورية. وأعرب ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، عن خيبة أمله بسبب عدم إحراز أي تقدم أثناء العملية السياسية في جنيف.

وأفاد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ أن الحالة الإنسانية لا تزال متردية في العديد من الأماكن في الجمهورية العربية السورية، وحث مجلس الأمن على بذل كل ما في وسعه لضمان تخفيف معاناة الشعب نسبياً في عام ٢٠١٨.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، عُقدت جلسة إحاطة بشأن هذا البند عقب إعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ٦ كانون الأول/ديسمبر أن الولايات المتحدة قررت الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل وأنها ستنتقل سفارتها من تل أبيب إلى تلك المدينة. وأفاد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أن موقف الأمم المتحدة بشأن وضع القدس لم يتغير: فهي لا تزال مسألة من مسائل الوضع النهائي التي يجب تحقيق حل عادل ودائم لها من خلال المفاوضات بين الطرفين على أساس قرارات الأمم المتحدة وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة. وبينما أعرب عن قلقه من احتمال خطر تصعيد عنيف، دعا جميع الأطراف إلى الامتناع عن المشاركة في الأعمال والتصرفات الاستفزازية.

وقالت ممثلة الولايات المتحدة إن إجراءات بلدها تهدف إلى النهوض بقضية السلام، وشددت في الوقت نفسه على أن الولايات المتحدة لا تحدد بشكل مسبق مسائل الوضع النهائي، وأنه لا يزال

يتعين على الإسرائيليين والفلسطينيين اتخاذ قرار بشأن الأبعاد الخاصة للسيادة على القدس عن طريق المفاوضات. وشدد أعضاء آخرون على أهمية توافق الآراء الدولي المتعلق بوضع القدس، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأعرب العديد من الأعضاء عن القلق من الأثر المحتمل لهذا الإعلان على الحالة في الميدان. وفي إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، شارك ممثلا الأردن وإسرائيل في الجلسة وأدليا ببيانين. وشارك المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة أيضا في الجلسة وأدلى ببيان.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن إحاطته الإعلامية الشهرية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين وأجرى مشاورات بشأنها. ولاحظ المنسق الخاص مع الأسف عدم إحراز أي تقدم صوب تعزيز السلام وأن الطرفين أصبحا أكثر انقسامًا من أي وقت مضى. وأعرب عن القلق من تزايد خطر لجوء الطرفين إلى المزيد من الإجراءات الانفرادية، وأشار إلى أن الحالة قد أصبحت أكثر توترًا، مع تسجيل زيادة في عدد الحوادث في كانون الأول/ديسمبر. وبعد مداخلة المنسق الخاص، أخذ الكلمة ممثلو كل من الولايات المتحدة، وأوروغواي، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات.

وعقب المشاورات غير الرسمية التي أجراها المجلس بكامل هيئته، تم التصويت على مشروع القرار المتعلق بوضع القدس (S/2017/1060). وصوّت أربعة عشر عضواً في مجلس الأمن مؤيدين لمشروع القرار ولكنه لم يُعتمد بسبب تصويت عضو دائم ضده.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، عُقد اجتماع مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، قدّمت أثناءه الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام إحاطة. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مشاورات بشأن قوة مراقبة فض الاشتباك. وكانت الإحاطة التي قدمتها الأمانة العامة المساعدة متوائمة مع ما ورد في تقرير الأمين العام عن القوة (S/2017/1024). وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن الحالة في الميدان وتقييمهم لتنفيذ ولاية القوة، بما في ذلك اعتزام القوة العودة إلى المنطقة الفاصلة وكذلك لاحتياجاتها التكنولوجية. ونوقشت أيضا مسألة تجديد ولاية القوة. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ بالإجماع القرار ٢٣٩٤ (٢٠١٧) بتجديد ولاية القوة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

اليمن

في ٥ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مشاورات بكامل هيئته بشأن اليمن. وقدّم إحاطتين وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد. وشدد أعضاء المجلس على أنه لا يوجد حل عسكري للأزمة في اليمن وعلى أنه يجب التوصل إلى تسوية سياسية شاملة عبر التفاوض. وأعرب الأعضاء عن قلقهم من الحالة الإنسانية، وشددوا على ضرورة السماح بإيصال المساعدات الإنسانية والسلع التجارية بسرعة وبدون عوائق وبدون انقطاع وفي كنف الأمان.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه الهجوم بالقذائف التسيارية الذي نفذته الحوثيون ضد الرياض في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. ودعا المجلس جميع الدول

الأعضاء إلى تنفيذ حظر الأسلحة القائم، ودعا الأطراف في اليمن إلى العمل معا من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع بدون شروط مسبقة.

المسائل المواضيعية ومسائل أخرى

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

في ٦ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن مناقشته نصف السنوية لمناقشة عمل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، بمشاركة رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كارمل أغيوس، ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، ثيودور ميرون، والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، سيرج براميرتز. وقال رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إن العمل القضائي قد انتهى في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر وإن المحكمة ستغلق أبوابها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وأكد أن بعض الأعمال التي قامت بها المحكمة شكلت نقطة اللاعودة التي غيرت إلى الأبد مشهد العدالة الدولية. وقال رئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين إن العمل جار وإن تنفيذ ولاية آلية تصريف الأعمال المتبقية يتوقف على الدعم المقدم من المجلس ومن الدول الأعضاء. وقال المدعي العام لآلية تصريف الأعمال إن الإسراع في الانتهاء من المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف المحالة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يندرج ضمن أولويات مكتبه. وأخذت الكلمة أيضا كل من صربيا وكرواتيا في إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ورحب العديد من أعضاء مجلس الأمن بالإنجازات التي حققتها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ودعوا الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. ولكن وُجّهت انتقادات إلى المحكمة بأنها لم تستطع أن تصبح هيئة محايدة ومستقلة.

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا بشأن إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأكد أعضاء المجلس عزمهم المستمر على مكافحة إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني من العقاب، ودعوا جميع الدول إلى التعاون مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، كما ينص على ذلك نظامها الأساسي.

صون السلام والأمن الدوليين

اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/24) أعرب فيه عن بالغ القلق إزاء التقارير التي تتحدث عن بيع مهاجرين كرقيق في ليبيا. وأدان المجلس بشدة هذه الأعمال، وأهاب بجميع السلطات المعنية أن تقوم بالتحقيق فيها من أجل تقديم الجناة إلى العدالة. وأشار المجلس إلى أن حكومة الوفاق الوطني في ليبيا قد فتحت تحقيقا والتزمت بمحاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال. وشدد المجلس أيضا على ضرورة تنسيق الجهود بهدف معالجة الأسباب الجذرية للتحركات الواسعة للناس، بما في ذلك حالات التشريد القسري والهجرة غير المنظمة والاتجار بالأشخاص، على نحو شامل وكلي.

التصدي للتحديات المعقدة المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين

في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، أجرى مجلس الأمن مناقشة مفتوحة لمناقشة كيف يمكن له أن يتصدى على نحو أفضل للتحديات المعقدة المعاصرة التي تواجه السلام والأمن الدوليين. وقد شارك في المناقشة ممثلو ما مجموعه ٥٥ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وتبادلوا الآراء بشأن هذه المسألة.

واستُهلكت الجلسة بإحاطة من الأمين العام، الذي أشار إلى أن العالم لا يشهد تغييرا كميًا فحسب في طبيعة التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين بل تغييرا نوعيا أيضا، ولهذا يجب أن تكون الجهود أكثر اتساقًا وتنسيقًا وأن تكون محددة حسب السياقات، ويجب القيام بالعمل على نطاق الركائز وعبر استمرارية حلقة السلام سعيًا إلى تحقيق التكامل في العمل. وأكد أنه يرى أن الوقاية يجب أن تكون محور كل ما تقوم به الأمم المتحدة. وشدد أيضًا على أن التنمية هي إحدى أفضل أدوات الوقاية، وأن احترام جميع حقوق الإنسان عنصر أساسي من عناصر الوقاية. وأعرب عن رأي مفاده أن المنظور الجنساني ومفهوم الأمن البشري أداتان مفيدتان في سياق الوقاية. وأكد أهمية أن يقوم مجلس الأمن بمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام بصورة أكثر منهجية.

وأقر المشاركون بظهور تحديات معقدة معاصرة تتجاوز طبيعة العديد منها الحدود، وشددوا على التأثير المتزايد للتهديدات الأكثر ترابطًا والتي يعزز كل منها الآخر. وشدد المشاركون على أنه ينبغي لمجلس الأمن وغيره من هيئات الأمم المتحدة المعنية اتباع نهج أكثر شمولًا وتكاملاً إزاء تلك التحديات، مع مراعاة الصلات القائمة بين عناصر السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية وأنها تعزز بعضها بعضًا. وشدد المشاركون على أهمية احترام الولايات القائمة لكل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة، والتعاون بين المجلس والجهات الفاعلة الأخرى، والاستفادة بشكل أفضل من الأدوات المتاحة ومن مبادرة الأمين العام الجارية الهادفة لإصلاح هيكل السلام والأمن. وأكد المشاركون أيضًا أهمية مواصلة المناقشات بالاستفادة من الآراء المعرب عنها في المناقشة المفتوحة.

عدم الانتشار

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة على المستوى الوزاري في إطار البند المعنون "عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية". وترأس الجلسة تارو كونو، وزير خارجية اليابان. ووصف الأمين العام الحالة في شبه الجزيرة الكورية بأنها المسألة الأكثر توترًا وخطورة فيما يتعلق بالسلام والأمن في عالم اليوم، وأعرب عن قلقه البالغ إزاء خطر حدوث مواجهة عسكرية. وكرر دعوته إلى قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتنال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وإفساح المجال لاستئناف الحوار بشأن نزع السلاح النووي والسلام المستدام في شبه الجزيرة الكورية. ودعا أيضًا إلى إعادة فتح قنوات الاتصال وتعزيزها على الفور، وشدد على أن التفاعل الدبلوماسي هو المسار الوحيد لتحقيق السلام ونزع السلاح النووي بشكل مستدام. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن كيفية وقف برامج تطوير الأسلحة النووية والقذائف التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأخذ الكلمة

مثلا كل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في إطار المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٩٧ (٢٠١٧) لتشديد القيود المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك زيادة خفض حجم الواردات من الوقود، وتشديد القيود على التجارة مع البلدان الأخرى وعلى قدرة مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العمل في بلدان أجنبية. وفي ذلك القرار، أعاد المجلس أيضا تأكيد التزامه بإيجاد حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة. وبعد التصويت، أخذ جميع أعضاء المجلس الكلمة.

جمهورية إيران الإسلامية

في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأثناء الجلسة، خاطب المجلس كل من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وسيباستيانو كاردي، الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، بصفته ميسر المجلس لتنفيذ القرار، وجوان آدمسون، نائبة رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، بصفتها منسقة اللجنة المشتركة المنشأة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

وأخذ جميع أعضاء مجلس الأمن الكلمة. وأخذ ممثل ألمانيا الكلمة أيضا بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/27) أعرب فيه عن اعتزامه النظر في عدة عناصر متعلقة ببناء السلام والحفاظ عليه عند استعراض ولايات بعثات حفظ السلام وتشكيلتها.

وفي اليوم نفسه، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة لمناقشة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التركيز على تشكيل القوات والثغرات في القدرات. واستمع المجلس إلى الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، التي أكدت أن اتخاذ القرار ٢٣٧٨ (٢٠١٧) برهن على التزام المجلس بقوة بالتشكيل الاستراتيجي للقوات وتطرق إلى التوصيات المتعلقة بسد الثغرات في القدرات المقدمة وفقا لذلك القرار، كما ذكر في الرسالة الموجهة من الأمين العام (S/2017/1079). وشدد العديد من أعضاء المجلس على أهمية ضمان تدريب حفظة السلام بشكل جيد وتجهيزهم بقدر كاف.

وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا اعترف فيه بأهمية النظر في الآثار البيئية لعمليات حفظ السلام الصادر بها تكليف من المجلس وبأهمية إدارة تلك الآثار.

الأسلحة الصغيرة

في ١٨ كانون الأول/ديسمبر، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة من إنزومي ناكاميتسو، وكيلا الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، بشأن تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2017/1025). وقالت وكيلا الأمين العام إن التكلفة البشرية للنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها عميقة، وشددت على أهمية التصدي

للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وقالت أيضا إن الأسلحة الصغيرة هي من العوامل الرئيسية التي تحدد مدى دموية النزاعات ومدتها، وإن الاستثمار في الإدارة الفعالة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو استثمار في منع نشوب النزاعات.

وأخذ جميع أعضاء مجلس الأمن الكلمة مشددين على التهديد الذي يشكله النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استعمالها، وأعادوا تأكيد أهمية معالجة هذه المسألة على جميع المستويات الحوكمة. وسلط العديد من الأعضاء الضوء أيضا على أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يضر بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب بعض الوفود أيضا عن القلق من الآثار المدمرة لاستعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المدنيين، وشددوا على أنه ينبغي للحكومات أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن معالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

في ٨ كانون الأول/ديسمبر، قدّم الأعضاء الستة غير الدائمين المنتهية عضويتهم (مصر، وإيطاليا، واليابان، والسنغال، وأوكرانيا، وأوروغواي) إحاطة إلى المجلس عن أنشطة الهيئات الفرعية التي ترأسوها.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧) لتحديد ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وفي ذلك القرار، شدد المجلس على ضرورة التنسيق عن كثب بين المديرية ومكتب مكافحة الإرهاب الذي أنشئ مؤخرا والذي يرأسه وكيل جديد للأمن العام. وأخذ الكلمة ممثلو كل من مصر، والاتحاد الروسي، والولايات المتحدة للإدلاء ببيانات بعد التصويت.

وفي اليوم نفسه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) لمعالجة مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا سيما العائدين إلى بلدانهم الأصلية أو البلدان التي يحملون جنسياتها والمنتقلين إلى بلدان ثالثة. وفي ذلك القرار، قرر المجلس أن جميع الدول الأعضاء مطالبة باستخدام نظم المعلومات المسبقة عن المسافرين والبيانات المتعلقة بسجلات أسماء المسافرين لمنع الإرهابيين من السفر. وطالب المجلس الدول الأعضاء أيضا بجمع البيانات البيومترية، وبوضع قوائم مراقبة بالإرهابيين المعروفين أو المشتبه فيهم، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وأهاب المجلس بالدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات مناسبة بشأن الإرهابيين المشتبه فيهم وأفراد أسرهم المرافقين لهم الداخلين إلى أراضيها، بما يشمل النظر في تدابير الملاحقة القضائية والتأهيل وإعادة الإدماج المناسبة وفقا للقوانين المحلية والدولية. ودعا المجلس الدول الأعضاء أيضا إلى إخطار البلدان الأخرى بسفر أو وصول أو ترحيل أو احتجاز الأفراد الذين يكون لديها أسباب كافية للاعتقاد بأنهم إرهابيون. وبعد التصويت، أدلى بعض أعضاء المجلس ببيانات.